مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

برنامج ديمقراطي نسوي

كيف ترى المرأة الجديدة انتخابات الرئاسة 2023؟

نسخة أولى

إعداد: نيفين عبيد

مدخل

هذه الورقة تهدف بشكل أساسي إلى طرح تصور مبدئي قابل للتراكم حول برنامج انتخابي نسوى شامل، يسعى لطرح أولويات العمل على قضايا النساء من خلال أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، نأمل في تجويده وتحسن طرحه بالنقاش والتشاركية الواسعة حوله. وحتى يتثنى لنا الجدل والنقاش والتراكم حول برنامج نسوي ديمقراطي، كان علينا أن نطلق السهم الأول، ونطرح التصور عن البرنامج في نسخته الأولى، على أن نحرص على عقد مزيد من النقاش الموسع مع عديد من الأطراف المهتمة بتحقيق حالة تحول ديمقراطي يكون لحقوق المواطنة المساوية بين الجنسين حضور بين ليس فقط أمام القانون، وإنما أيضا في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والبيئة، وهو مساعنا من العمل النسوي المتراكم بطرح تصور لبرنامج نسوي ديمقراطي انتخابي، أطلقنا نسخته الأولى على هامش التحضير للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣.

توصيف الحالة الانتقالية للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣

تُقدِم البلادُ على انتخابات رئاسية حَرِجَة في ديسمبر ٢٠٢٣, بعد عشرة أعوام من انحسار الممارسة الديمقراطية من ناحية, وعشرة أعوام من الترويج لتحسُّن الجوانب الاجتماعية من الناحية الثانية, إلا أن هناك خطاب رسمي يصف هذه العشرية «بالعصر الذهبي للنساء» رغم ما يعانينه النساء من ارتفاع معدلات العنف, وتعدُّد صوره, وتزايد ممارسته في المجال العام, وتعثُّر تبنِّي رؤية رسمية ومجتمعية جديدة تخصُّ التغيير من طبيعة علاقات القوة بين الجنسين في المجال الخاص, إضافةً إلى تفاقم الوضع الاقتصادي من الناحية الثالثة, وانعكاسه على ارتفاع معدلات الفقر, وتنامي أشكال الفقر متعدِّد الأبعاد, خاصَّةً مع الإحصاء الأخير عن مسح الأسرة المصرية والذي كشف عن تراجع عمالة النساء في سوق العمل, وتزايد التهميش, وتعثُّر سياسات وبرامج التمكين الاقتصادي للنساء كنتيجة طبيعية لغياب أولويات إنفاق الموازنة العامَّة على التعليم والصحة, وتحسُّن أوضاع التصنيع, والإنتاجية, وزيادة معدلات التصدير, وتبنِّي نمط نموٍّ يُحقِّق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمفهوم الشامل للمواطنين من الجنسين بعيدًا عن الربحية المُطلقة لبعض جهات الدولة.

وفي ضوء هذه العشرية, ووسط أوضاع ضبابية تطول طبيعة البرامج والحملات الانتخابية خاصَّةً من سيتمكَّن من المرور من العتبة الانتخابية والنزول لسباق الانتخابات الرئاسية, تطفو أمامنا تجربةُ حراكٍ شعبي تخص محاولات الأستاذ/ أحمد طنطاوي للترشح للانتخابات الرئاسية, وهي تجربة «ليست بالضرورة أن تكون ديمقراطية خالصة, بل على الأرجح تفتقر إلى تبني رؤية ديمقراطية عادلة تخصُّ تحديدًا حقوق المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء وللأقليات أيضًا, فيما يجعلها انعكاسًا لحراك شعبي مبتور, قد يعنيه بشكل أساسي التخلص من قبضة الهيمنة الأمنية على المجال العام, ويضع إتاحة الحريَّات السياسية في مقدمة الدوافع؛ للخلاص من الوضع الراهن, ولكن على حساب غموض الرؤية البرامجية إجمالًا من ناحية, وتبنِّي خطاب يُغازل قيمًا اجتماعية أبوية, وبالرغم من اتفاقنا مع ضرورة إتاحة مجال عام سلمي وآمن للنساء والجميع, إلَّا أنَّنا ندركُ أن هذا المطلب ليس كافيًا ليكون دافعًا وحيدًا لبناء الثقة السياسية في البدائل بقدر افتقارنا لهذه الثقة في الوضع الراهن.

وأمام هذا التحليل المُكثَّف، تقف الحركة النسوية، وفي القلب منها «المرأة الجديدة» لديها تساؤلات/تخوفات، ليس فقط حول تأصيل المُكتسبات السابقة التي حصلت عليها النساء نتيجة نضال طويل، وإنَّما أيضًا تساؤلات عن إمكانية طرح تصوُّر لمسار تحوُّل ديمقراطي «تقاطعي» حسَّاس تجاه قضايا النساء وغيرهنَّ من الأقليَّات الدينية تحديدًا، وهو حرص لا نراه من منظور جزئي مُنفصل عن حرصنا العام على مسار تحول ديمقراطي سياسي واجتماعي واقتصادي جاد وشامل يُعبِّر عن تطلعات تيَّار التغيير الديمقراطي في ممارسة حقوق وواجبات المواطنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها دون تمييز، ودون تسامح مع سلطة أبوية تدعم الهيمنة الذكورية والعنف على المستوى السياسي والمجتمعي بشكل مباشر، وتزيد من إفقار الفئات الأكثر تهميشًا واستبعادًا عن صناعة القرار والرقابة عليه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضًا.

وأمام هذه الصورة إجمالًا بكل ما يطفو أمامنا على السطح، وما هو دفين في التفاصيل، تلحُّ علينا مُجدَّدًا ضرورة طرح تصوُّر لبرنامج سياسي ديمقراطي نسوي يدعم حالة التحول الديمقراطي من منظور نسوي معنيٍّ بالإنصاف والمساواة، يحتوى طرح تصوُّرنا على قدر من المؤشرات الدالة عن الأولويات بجدول زمني انتقالي تقريبي، وطرحه على المجال النسوي والوطني، باعتباره إسهامًا منَّا لِمَا يجب أن تكون عليه البرامج السياسيَّة العادلة المُراعية لبعد النوع الاجتماعي والمُرتكِزَة على قيم المواطنة المُتساوية دون تمييز، وأيضًا يتيح هامشًا من الخيال السياسي والاقتصادي والاجتماعي على المرشحين لانتخابات الرئاسية من الجنسين، يُمكن لهم التعاطي معه «كُليًّا كوحدة واحدة» وهو ما نأمله، أو «جُزئيًّا» وهو ما سنفتقد فيه شمول الرؤية.

وجدير بلفت الانتباه، أنَّ ما يتضمَّنه تصوُّر برنامجنا الديمقراطي/النسوي لا يقتصر فقط على أفكار وتدخلات تخصُّ النساءَ، وإنَّما نسعى لطرح تصوُّر تقاطعي ليس بمعزل عن ضرورة طرح رؤية شاملة لعددٍ من الأسس العامَّة الضامنة لطَرح وتبنِّي برنامج ديمقراطي في الأساس، ولذا فلا تعجُّب من تقاطع هذا الطرح مع عددٍ من النظم العامَّة المُنظِّمَة للدولة بشكل أساسي، وتبنِّي قائمة من التدخُّلات المُختلفة التي بالقطع تمسُّ النساء بشكل أساسي، في إطار يُعبِّر عن مصلحة أوسع لكل المواطنين.

مبادئ البرنامج الديمقراطي النسوي
في إطار مرحلة التحوُّل الديمقراطي

ترى «المرأة الجديدة» أن هذا المُقترَح لبرنامج ديمقراطي نسوي، هو طرح يسعى قدر الإمكان من الاستفادة من تراكم الخبرة السياسيَّة التي مررنا بها كنسويَّات منذ ٢٠١١، بكلِّ محطَّاتها السياسيَّة المُختلفة التي شهدت مَوْجات مُختلفة من الصعود والهبوط لمدٍّ شعبي في الأساس - بعضٌ منه وليس كلُّه إجمالًا - جاء بملمح ديمقراطي دستوري مدني حديث.

وأننا في إطار طرحنا للبرنامج نرتكز على المبادئ التالية:

- هذا البرنامج يسعى لتبنِّي قِيَم ديمقراطيَّةٍ سياسيَّة مُرتكِزَة في الأساس على مفاهيم الدولة الدستوريَّة المدنيَّة الحديثة والتي تؤصِّل حقوقًا دستوريَّة متساوية بين المواطنين دون تمييز على أساس النوع أو الطبقة أو العقيدة أو التوجه السياسي، طالما التزم الجميع بنصِّ الدستور وروحه، واحترام سيادة القانون، وتكافؤ الفرص بعيدًا عن أيِّ ميزات سياسيَّة أو اجتماعيَّة أو عقائديَّة وغيرها.

- هذا البرنامج يتبنَّى قِيَمَ الديمقراطية التشاركيَّة، وبالتالي يرتكز على حق الجميع في التمثيل السياسي في البرلمان، وضرورة تجاوز المُعوِّقات السياسيَّة والنوعيَّة والعرقية أمام المواطنين من الجنسين، لضمانة ممارسة ديمقراطيَّة تشاركيَّة تجمع الجميع بكلِّ تنوُّعه دون تفضيل أو إغفال أو استبعاد.

- هذا البرنامج مُرتكزٌ على مبادئ الديمقراطية الحديثة، والتي لا ترى في الحكم العسكري والديني والأمني نماذج من النظم الديمقراطية الحديثة، بل يحتسبها نماذج مُعطِّلة للتحوُّل الديمقراطي المنشود، تنتهك حقوق الإنسان للمواطنين جمعاء، وخطر يهدد الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة.

- هذا البرنامج يولي اهتمامًا وتركيزًا كبيرًا في مبادئه وانحيازه على مفهوم التقاطعية لبعد النوع الاجتماعي ومُناهضة التمييز بكلِّ أشكاله، وكل صور المُواطنة المنقوصة، وفي القلب منه مُناهضَة التمييز ضد النساء، ويتوافق مع منهجية التدابير المؤقَّتة «التمييز الإيجابي» لتمكين المُستبعَدين والمُهمَّشين من الجنسين في صناعة القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- هذا البرنامج يأخذ من الحقوق الدستوريَّة للمُواطنة المتساوية ركيزةً مبدئيةً أساسيَّةً، لكنه أيضًا يُعلي من شأن وأثر اتفاقيات حقوق الإنسان الدوليَّة بما فيها حقوق المرأة والطفل والعمال والأقليات وغيرها، ويعتبرها مصدر مُلزم للتشريع والإجراءات.

محاور البرنامج الديمقراطي النسوي

المحور التشريعي

تشريعات الضرورة لبرنامج ديمقراطي نسوي للمرحلة الانتقالية

- مراجعة البِنية التشريعية إجمالًا في ضوء دستور ٢٠١٤ في نسخته الأولى قبل تعديلات ٢٠١٩, وتبنِّي فلسفة تشريع جديدة في كل التشريعات اللاحقة عليه قائمةً على مفهوم المواطنة الدستورية, وإعمال حق المساواة أمام الدستور والقانون بين الجنسين والهُويَّات المتنوعة الأخرى, وبناء علاقات قوة متكافئة, مع ضمانات عادلة للنفاذ إلى حقِّ التقاضي الناجز دون تمييز كحقٍّ أصيلٍ من حقوق الإنسان, يضمنها برلمان مُنتخب بشكل ديمقراطي, ومحكمة دستورية مُستقلَّة.
- إنشاء مُفوَّضية لمكافحة كل صور التمييز بين المواطنين من الجنسين, وضمانة حقوق المواطنة المتساوية للهُوِيَّات التعدُّدية الأخرى.
- تغيير قانون الحبس الاحتياطي, بما لا تزيد فترة الحبس الاحتياطي عن شهر في حالة تحويل الحالة للتقاضي, فيما سواها يُطلَق سراح المتهم على ذمة التحقيق, وما يستتبعه من إجراءات.
- إطلاق حرية البحث العلمي, وحرية تداول المعلومات وإتاحة البيانات, وسدُّ فجوة البيانات بين الجنسين والهُوِيَّات المُتعدِّدة الأخرى.
- مراجعة تشريعات العشرية الأخيرة إجمالًا, في ضوء حقوق المُواطنة المتساوية, حسب الحقوق الدستوريَّة.
- إصدار قانون جديد للأحوال الشخصيَّة, وقانون مُوحَّد لمناهضة العنف.
- إصدار قانون العمل الجديد, وقانون إنشاء التعاونيَّات.

المحور السياسي

رؤية لإطار عام حول نظام الحُكم

- يتبنَّى هذا البرنامج نظام حكم «رئاسي/برلماني» لضمانة توازن البوصلة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها.
- يولي هذا البرنامج لمجلس «النواب/الشعب» السلطة العليا في الرقابة والمُساءلة؛ إعمالًا لمبدأ «السيادة للشعب» كأحد المبادئ الأساسيَّة للحكم الديمقراطي.
- يرى هذا البرنامج أن الدستور والاتفاقيَّات الدوليَّة هما المصدر للتشريع.
- يعتمد هذا البرنامج مدَّةً رئاسية أربع سنوات فقط, على ألَّا يحق الترشح على مقعد الرئيس لأكثر من مُدَّتَيْن.
- يتبنَّى البرنامج مبدأ استقلال السلطات, ويعتبره مبدأً أصيلًا وحقًّا للمواطنين من الجنسين, في بناء دولة ديمقراطية دستوريَّة حديثة.

النظم الانتخابيَّة

- يعتمد النظام الانتخابي نظام القوائم النسبيَّة, ذات المقاعد التبادليَّة «نساء/رجال» على أن يتضمَّن التمثيل النوعي هُويَّات متعدِّدة للجنسين, وخاصَّةً الهُويَّات الدينيَّة والعرقيَّة والعمريَّة المُكوِّنة للشعب المصري.
- يأتي التمثيل داخل المجالس النيابية المُختلفة سواء المركزية أو المحليات, بتمثيل يُعلِي من المناصفة بين الجنسين, على أن يشمل مبدأ المُناصفة التعدُّديات المُختلفة.
- إنشاء مفوَّضية انتخابات مُستقلة مُنتخَبة من الجمعية العمومية للمجلس الأعلى للقضاة, على أن يعكس تمثيل القضاة بالمفوَّضية المُستقلة طيفًا واسعًا من الهُوِيَّات المُتعدِّدة لكلِّ فئات الشعب.
- يشرف على الاستحقاقات الانتخابية للمواطنين من الجنسين مؤسَّسات أُمَمِيَّة مُستقلَّة, ومجتمعٌ مدنيٌّ حُقوقيٌّ مُتخصِّصٌ ومستقلٌّ, ويُفضَّل المؤسسات ذات الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة.
- تُنظِّم قوانين مباشرة الحقوق السياسيَّة أشكال وآلية الترشح والتصويت في الاستحقاقات الانتخابية, ولكن يجب إضافة بنود ملزمة محل رقابة من الهيئة العليا للانتخابات حول تجريم المساس بالحياة الشخصية للمرشحين من الجنسين, أو الدعوة لتأجج الصراع الطائفي أو القبائلي, أو إصدار أحكام اجتماعية تُخالف حقوق المواطنة حسب الدستور والقانون.

الحقوق والحريات

- إصدار قانون للعدالة الانتقالية؛ للنظر في المظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العشرية السابقة، وتفعيل مبدأ العدالة الناجزة المُرتكزة على مبدأين أساسيَّين، وهما: المبدأ الدستوري والأممي حول جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم سواء كانت بالسجون أو خارجها، والمبدأ الثاني تفعيل سياسات التعويض، ورد الاعتبار، والجبر عن الضرر.

- فتح باب التحقيق في جرائم تتعلَّق بالعدالة الانتقالية تشمل كلَّ القضايا التي تم حفظها، وخاصَّةً جرائم الاعتداء الجنسي الجماعي للمواطنات المشاركات في الميادين.

- تقييد قانون الحبس الاحتياطي بمدة زمنية مُحدَّدة لا تزيد عن شهر كحد أقصى في حالة الإحالة للتقاضي، دونما تعتمد تدابير إطلاق الحريات على ذِمَّة التحقيق.

المجتمع المدني وحرية التنظيم الحزبي والنقابي

- قانون ولائحة تنفيذية بها بنود تضمن الرقابة على فاعلية تطبيق القانون، يضمن القانون حرية تكوين المنظمات الأهلية بموجب الإخطار، بكلِّ تنوعاتها سواء الخدمية أو التنموية أو الحقوقية على أسس تحترم الحقوق والواجبات المتساوية لكل المواطنين أمام الدستور والقانون، وتدعم المزيد من إنشاء المنظمات النسوية والدفاعية عن حقوق النساء والهويات المتعددة الأخرى، وتأسيس لا مركزي لهذا الطيف المتنوع من المنظمات الأهلية والنسوية.

- حرية تنظيم الأحزاب السياسية، وفقا لمبادئ دستورية جامعة لكل الشعب، تؤصِّل الحق في التنظيم بأيدولوجيات مُتنوِّعة مدنية دستورية حديثة، تحترم التعدُّدية السياسية والنوعية والعرقية والعقائدية.

- قانون أحزاب يتبنَّى مواصفات وأطر عامَّة في اللوائح الحزبية تضمن أشكالًا مختلفة من ممارسة الديمقراطية التشاركية في صناعة القرار الحزبي، بحيث تعكس التجارب الحزبية نماذج مصغرة لما يمكن أن تكون عليه أوضاع الديمقراطية التشاركية في النموذج الوطني الأكبر، بما فيها اللجوء للتدابير المؤقتة لحقٍّ معنيٍّ بتمكين الفئات المُهمَّشة من العمل السياسي.

- إطلاق حرية التنظيم النقابي، بما فيها التنظيم النقابي المستقل، وتبنِّي قانون يتوافق مع الدستور والاتفاقيات الدولية المعنيَّة بحرية التنظيم، وأيضًا يتبنَّى لوائح تنظيم داخليَّة تراعي التمكين العادل للجنسين من التمثيل والمُمارسة النقابية، يشمل هُويَّات تعدُّديَّة أخرى.

المحور الاقتصادي

- إجراء ونشر دراسات كمِّية وكيفيَّة بالنتائج من المشروعات القوميَّة الكبرى والمتوسطة محل التخطيط, وقياس أثرها على تحسُّن أوضاع المواطنين من الجنسين, وإحاطة مجلس الشعب بها وبثّ الجلسات النقاشيَّة العامَّة على أجهزة الإعلام, وتحديث مؤشرات قياس الفقر على المستوى الوطني على فترات مرحلية تتناسب مع المدة الزمنية لخطط التنمية.

- تحول الموازنة العامَّة بشكل كامل من موازنة البنود إلى موازنة البرامج, وتبنِّي نظام الموازنات الحقوقيَّة المُراعية لبعد النوع الاجتماعي بشكل تقاطعي دائم ومُنظَّم.

- وضع سياسات وبرامج تعمل على تأصيل وتوسيع مفهوم العدالة الاجتماعية, وإكسابها بعدًا تقاطعيًّا, والضمان الاقتصادي والاجتماعي الشامل, بما فيه تقدير ساعات العمل المنزلي, وحسابه في العائد والدخل القومي.

- تبنِّي نمط نمو اقتصادي مغاير يعمل على تحقيق قدر من العدالة الاقتصادية على مستويات عدَّة, منها سد فجوة الفقر ما بين النساء والرجال, والحد من اتساع الفجوة الطبقية بين أصحاب الأعمال والعُمَّال من الجنسين.

- دعم تدخلات الأمان والرضا الوظيفي, من خلال تفعيل ملحوظ لوحدات تكافؤ الفرص, والمساواة بين الجنسين, وسد فجوة الترقِّي واعتلاء المناصب الإدارية, وسد الفجوة في الأجور, وتيسير آلية التبليغ والتحقيق, ونشر وزارة القوة العاملة تقارير منتظمة بموجب الآليات الرقابية بمنشأة العمل في القطاع الحكومي والخاص.

- تحسين أوضاع العمالة غير المنتظمة, والرقابة على تدخلات الحماية الاجتماعية, والحد من إجراءات الجباية الضريبية المباشرة من الأفراد, بما يُسهم في تقديم نموذج جاذب وآمن لتضمين العمالة غير المنتظمة والتي تُشكِّل فيها النساء النسبة الأكبر.

- تبنِّي نظام ضريبي مُحفِّز على الإنتاج, ليس فقط بتبنِّي تيسير ضريبي للأعمال الناشئة, وإنَّما أيضًا وضع نظام جمع ضريبي مستند على ضرائب عن أرباح الشركات, وليس من الأفراد للحدِّ من نمو الاستقطاعات الضريبية والتأمينية من الأجور.

- السعي إلى جدولة الدين, مقابل تخارج واضح لمؤسسات الدولة الرسمية من قطاع الصناعة والزراعة, وتمكين القطاع الخاص المُراعي لأدوار المسؤولية المجتمعية, مع الحفاظ على تعزيز رقابة الدولة على الصناعات الثقيلة والسلع الإستراتيجية.

- البحث في سبل تعزيز أشكال الدعم العيني للفئات الأكثر احتياجًا وفقرًا – والتي تمثِّل النساء فيها القدر الأكبر- بديلًا عن الدعم النقدي والذي يعجز على تحقيق قدر من الكفاف أمام ارتفاع معدلات التضخم.

- تبنِّي تدخلات تشريعية وإجراءات لتحقيق مبدأ بيئة عمل لائق وآمنة للجنسين, بما فيها إلزام ومراقبة منشأة العمل العامَّة والخاصَّة لتوفير خدمات عمَّالية لكل العاملين بالمنشأة من الجنسين دون تمييز, وتبنِّي تدخلات مؤسسية للحماية من التنمُّر والعنف ضد النساء والهويات التعددية الأخرى, وتيسير سبل الإبلاغ والتحقيق وتبنِّي تدخلات للحماية.

- إصدار قانون جديد للعمل, وتحديث لوائح التشغيل, وتبنِّي نظم رقابية محكمة على تنفيذ القانون من وزارة القوة العاملة ومكاتب العمل, بحيث يفعل القانون على أرض الواقع حسب رؤيته الشاملة وبشكل غير مُجتزَأ, بما يُسهم في تشجيع النساء في الإقدام على شَغل أعمالٍ غير نمطية وتقليدية, بما أنها استوفت شروط العمالة الآمنة.

- مراجعة تشريعات العمالة الزراعية, والنظر في أوضاع العمالة الموسمية, وأوضاع صغار الفلاحين والفلاحات المُزارعات, والنظر في تيسير إنشاء التعاونيات الزراعية.

المحور الثقافي

- إطلاق حرية التعبير الأدبي والفني والصحفي وغيرها من صور, والحدُّ من التدخل الرقابي, ووقف العقوبات السالبة للحريَّات على جرائم النشر والتعبير.

- وضع تعريفات قانونية مُحدَّدة لجرائم تبنِّي خطابات الكراهية, وجرائم التحريض على التمييز والعنف والتنمُّر.

المحور الاجتماعي

- ضمانة مجَّانيَّة التعليم الأساسي للجنسين، ووضع نظام رقابي مُحكَم لسدِّ فجوة التسرُّب من التعليم، وتحديدًا مواجهة مُعدَّلات التسرب من التعليم بين الفتيات.

- تأكيد الالتزام والرقابة على مراجعة أولويات الإنفاق، والتزام الدولة بالمُستحقات الدستورية في الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، وزيادة مُخصَّصات الإنفاق بالموازنة العامَّة بتقارب نسبي مع المؤشرات العالمية لإنفاق الدول على التعليم والصحة خلال فترة زمنية محددة.

- إصدار قانون للصحة العامَّة، على غرار قوانين الصحة العامَّة بكل الدول المُتقدمة، يواجه أشكال التمييز المُختلفة في شمول الخدمات الصحية وإتاحتها، بما فيها ضمانة تقديم الخدمات الطبية المُتعلِّقة بحقوق الصحة الإنجابيَّة، وتيسير النفاذ لها.

- قانون جديد للأحوال الشخصية، يُحقِّق خطوة للأمام ليس فقط على مستوى تيسير الإجراءات، وإنَّما على مستوى تبنِّي فلسفة تشريع جديدة يعيد من اتزان موازين القوة بين الجنسين في منظومة الأسرة.

- قانون مُوحَّد لمناهضة العنف، يضمن مرونة في تضمين الجديد من أشكال جرائم العنف، ويعتمد تيسير إجراءات التقاضي بما فيها تخفيف عبء الإثبات على النساء، ويحفظ سرية البيانات، ويتبنَّى بنودًا مُلزِمة لإحداث تغيير اجتماعي ناعم ينفي حالة التسامح المُجتمعي مع العنف وتبريره.

- تحسين منظومة بنية خدمات مناهضة العنف ضد المرأة في المجال العام والخاص، وتبنِّي نظم حديثة للمراقبة والمتابعة تحمي الخصوصية وتحدُّ من الإفلات من العقاب.

جدول أولويات برنامج ديمقراطي/نسوي زمني انتقالي لفترة رئاسية ما بين أربع إلى ست سنوات

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	السنة السادسة
قانون مباشرة الحقوق السياسية من منظور يراعي بعد النوع الاجتماعي والمُتعلّق بالانتخابات البرلمانية والمحليات	مراجعة التشريعات في ضوء دستور ٢٠١٤	اعتماد موازنة عامّة وتحويلها إلى موازنة البرامج، بما يشمل موازنة مستجيبة للنوع الاجتماعي			
إصدار القانون المُوحَّد لمناهضة العنف	إصدار قانون للعدالة الانتقالية وتفعيله	إصدار قانون مُفوضية مكافحة التمييز			
إصدار قانون جديد للأحوال الشخصية	نقاش البرلمان مشروعات القوانين المُقدَّمة لإنشاء مُفوضية مكافحة التمييز	قانون جديد للعمل يؤسِّس لمفهوم العمل اللائق			
تعديل قانون الحبس الاحتياطي	تعديل قانون العمل الأهلي وقانون العمل النقابي		قانون جديد للتعاونيّات		
	مراجعة تشريعات وإجراءات العمالة غير المنظمة وخاصَّةً المُتعلّقة بقطاع الزراعة				

مُقترح مؤشرات قياس «دستورية وحقوقية وتنموية» لتحسين أوضاع النساء، وحالة العدالة الجندرية في المرحلة الانتقالية

مؤشرات دستورية وتشريعية	مؤشرات حقوقية	مؤشرات تنموية
تفعيل المادة 53 المعنية بإنشاء مفوضية مناهضة التمييز.	إصدار تقارير المتابعة الرسمية وفقًا لالتزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية	خطة تنموية تقاطعية شاملة حسَّاسة لبعد النوع الاجتماعي، حرَّة من هيمنة الدولة على قطاع الاستثمار، وضمانة المراقبة على الصناعات والسلع الإستراتيجية
العودة لدستور 2014، وحذف المادة الثانية والثالثة	رفع التحفُّظات على اتفاقية وقف كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتوقيع البروتكول الاختياري	وضع مؤشر تقاطعي لقياس معدلات الفقر متعدد الأبعاد وطني/محلِّي، يتجاوب مع عوائد خطط التنمية
تفعيل البنود المُتعلِّقة باستقلال السلطات	تقارير متابعة رسمية لتوصيات اللجان الأُمميَّة على اتفاقيات حقوق الإنسان	تحويل شامل لموازنات الدولة من البنود إلى موازنات البرامج في إطار التخطيط للتنمية المُرتكِزَة على الحقوق
تشريعات جديدة دستورية حول مباشرة الحقوق السياسية	وحدة الموازنة العامَّة، والاستجابة لمعايير الشفافية الوطنية والدولية، وتبنِّي موازنات الحقوق	وضع مؤشرات تَقدُّم كَيْفي لبرامج الحماية الاجتماعية المُستهدَفة لقطاعات واسعة للنساء
تفعيل باب الحقوق والحريات، وتبنِّي تشريعات تتوافق مع نص الدستور وروحه		الاستجابة المُجدْولة والمرحلية لمؤشرات الهدف الخامس وتقاطعيَّته مع مؤشرات أهداف التنمية المُستدامة ككل
قانون جديد للأحوال الشخصية		
القانون المُوحَّد لمناهضة العنف		
قانون العمل المُوحَّد مُستجيب لبعد النوع الاجتماعي وتحدِّيات العمل اللائق للجميع		